جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

بحث بعنوان

برنامج الإصلاح الإقتصادي ودوره في جذب الإستثمارات الأجنبية في المشروعات القومية في مصر

الباحثة

هدى مجدي خليل

قسم الإقتصاد السياسي والتشريعات الإقتصادية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية
ومحافظ الشرقية الأسبق

١٤٤٥هـ-٢٠٢٣م

المقدمة

لقد اعتمدت الحكومات المصرية المتعاقبة على الإستثمار الأجنبي المباشر، بوصفه واقعا لابد من التفاعل معه كمصدر مهم في تمويل البرامج التنموية التي قامت بوضعها، وخاصة في ظل الظروف الإقتصادية الحالية التي يعاني منها الإقتصاد المصري، بالإضافة الى أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعد مصدرا مهما لنقل التكنولوجيا والإنفتاح على الأسواق الدولية وإمكانية النفاذ اليها.

لذلك فقد رأت الحكومة المصرية أن السبيل الأفضل أن تستمر في عمل الإصلاحات الإقتصادية التي تعمل على تغير البنيان الإقتصادي للإستفادة من خبرات وطاقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يحتل هذا المصدر المرتبة الثانية التي تلت تحويلات العاملين المصريين بالخارج، بجانب انخفاض تكلفته المالية والإقتصادية مقارنة بالاقتراض من الخارج، وهو مايؤدي الى التغلب على التحديات التي تقيد أداء الإقتصاد القومي كتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي.

ومنذ عام ١٩٩١م لجأت الحكومة المصرية الى تبني برامج الإصلاح الإقتصادي، واستكمالا للإصلاحات التي قامت بها الحكومة وإدراكا منها أن القطاع الخاص شريك رئيسي في تحقيق التنمية الإقتصادية، فقد أطلقت الحكومة المصرية في عام ٢٠٢١م البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وكانت أحد الإجراءات الإصلاحية التي إتخذتها الحكومة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، "تطوير قوانين الإستثمار، وتدعيم دور القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الإقتصادي، وخلق االمناخ الملائم والجاذب للإستثمارات الأجنبية، بدلا من هيمنة القطاع العام على النشاط الإقتصادي والذي كان بدوره سبب في عدم جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كافي، ثم واصلت الإصلاحات الى هذا العام ٢٠٢٣م.

وفي ضوء توجه الدولة المصرية نحو تعزيز التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، قامت بتخطيط وتنفيذ مجموعة من المشروعات القومية منها على سبيل المثال مشروع تنمية محور قناة السويس ومشروع المنطقة الإقتصادية للقناة، وتهدف هذه المشروعات الى صناعة مستقبل أفضل للدولة المصرية من خلال زيادة موارد الدولة وتوفير النقد الأجنبي لتمويل تلك

المشروعات، وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى المشروعات القومية التي تحقق قيمة مضافة للإقتصاد.

ومن ثم تركز الدراسة على عدد من المشروعات القومية منها: "تيانجين الإقتصادية، المنطقة الصناعية الروسية، محطة دحرجة السيارات RO–RO"

مشكلة البحث تخلص في الآتي:

في ظل تزايد اهتمام الدول النامية ومنها مصر، بإصلاح أنظمتها الإقتصادية من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، لذلك فماهي الإجراءات والإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها مصر لجذب الإستثمارات الأجنبية الى مشروعاتها القومية من أجل حدوث النمو الإقتصادي بها. لذلك يمكن صياغة التساؤل الآتي:

هل تمثل تلك المشروعات في مصر أداة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر اليها؟ وماهو دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم المشروعات القومية الكبرى في مصر؟

وفي ضوء ذلك نعرض تباعاً:

المبحث الأول: الإصلاح الإقتصادي وأثره على تهيئة مناخ الإستثمار في مصر.

المبحث الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات القومية في مصر.

المبحث الأول

الإصلاح الإقتصادي وأثره على تهيئة مناخ الإستثمار في مصر

تمهيد وتقسيم:

منذ بدء تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي في مصر، ثم تبنيها برامج الإصلاح الإقتصادي في منتصف الثمانينات، والتي إشتملت على تعديلات هيكلية للإقتصاد المصري والسياسات المالية، والنقدية والسعرية، والتسويقية، وتحرير الأسعار وتركها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال في مجال الإنتاج والتصدير والإستيراد[١].

وقد إستهدفت سياسات الإصلاح الإقتصادي التي إنتهجتها مصر وتم البدء في تطبيقها منذ عام (١٩٨٧/٨٦) وهدفت الى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية في كافة القطاعات الإقتصادية، وتوفير المناخ الملائم لتفاعل قوى العرض والطلب والتغلب على كافة المعوقات التي تواجه النشاط الإقتصادي المصري، ورفع كفاءة الموارد الإقتصادية المتاحة، بما يحقق زيادة الإنتاج، وتحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد[٢].

ان الإستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل المساعدة لتحقيق الإستراتيجية الإقتصادية العامة لخطط التنمية التي تستهدفها مصر، لتحقيق العديد من الأهداف الإجتماعية والإقتصادية، ولذلك فإن مصر تقوم بتهيئة الظروف المناسبة لجذب الإستثمار الأجنبي، وبرغم أن "المناخ السياسي" عنصر فعالا في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن تأثير "الجانب الإقتصادي" في مناخ الإستثمار يعتبر من العوامل الضرورية، والمتمثلة في حجم السوق والبنية التحتية والإستقرار الإقتصادي وغيرها من العوامل المؤثرة في درجة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر[٣].

---

[١] محمد عيد حسونة، "خطط الإصلاح الإقتصادي، ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير.. رؤية إسلامية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع٩، يناير ٢٠١٢، ص٣٤٠.

[٢] عاطف حلمي، طارق على "أثر الاصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في مصر"، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل–جامعة أسوان– المجلد (٣) العدد (١)، يونيه (٢٠٢١)، ص٣.

[٣] إكرام أحمد السيد، "دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الإقتصادي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الزراعي المصري، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر، ٢٠١٩، ص٩١٠.

إضافة الى تهيئة الإطار القانوني الملائم للإستثمار الأجنبي والتي تعد أحد العناصر الهامة لتحسين بيئة الإستثمار في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وإستقرار المعاملات، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الإقتصادي ككل، كما تسهم في منح المستثمرين الشعور بالإستقرار الحقيقي الذي يحتاج الية المستثمر الأجنبي[٤].

وترتيباً على ما تقدم، ينقسم المبحث الماثل إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الإقتصادي والمناخ الإستثماري.

المطلب الثاني: تدعيم دور القطاع الخاص في النشـــاط الإقتصـــادي في ظل برنامج الإصـــلاح الإقتصادي.

المطلب الأول

ماهية الإصلاح الإقتصادي ومناخ الإستثمار

شهدت مصر منذ حقبة التسعينات حتى عام ٢٠١٦م، ثم الى عام ٢٠٢١م تغيرات جوهرية في مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وذلك كنتيجة لتبني برنامج طموح للإصلاحات الإقتصادية لمواجهة الظروف الإقتصادية الصعبة الموجودة، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في إصلاح الخلل المالي والهيكلي للإقتصاد المصري وتحسين مناخ الإستثمار وجعلة ملائم بما يساعد على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وذلك لزيادة معدلات النمو الإقتصادي، وتحسين الدخول ورفع مستوى معيشة الأفراد[٥].

[٤] حسين محمد مصلح، "التطور التشريعي في مصر وأثره على جذب الإستثمار"، كلية الحقوق، جامعة طنطا،٢٠١٨، ص٢٢.

[٥] أداء ومصادر النمو الإقتصادي "دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري"، على الموقع: https://www.amf.org .

ونتيجة للتشوهات والإختلالات في أداء المتغيرات الإقتصادية والمتراكمة خلال فترة كبيرة من الزمن، فقد ظهرت الحاجة الى الإصلاح الإقتصادي سواء كانت هذه الإختلالات بفضل السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية[٦].

أولاً: مفهوم الإصلاح الإقتصادي:

(أ) الإصلاح الإقتصادي:

يعرف الإصلاح الإقتصادي بأنه: عبارة عن التغيرات في النظام الإقتصادي والإجتماعي التي من شأنها زيادة دور التسيق والفاعلية في النشاطات والأعمال المتبادلة، كما ينصرف الى التغيرات التي تحدثها الدولة في السياسة الإقتصادية المتبعة بهدف إزالة أوجه الإختلال في بنيتها الإقتصادية والعودة بالمسار الإقتصادي الى طريق النمو السليم[٧]

أيضا هو حزمة من السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متجانسة مع ماهو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف بضمان وجود طلب يتلائم وتركيبة العرض الكلي باعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات، فضلا عن إعتماد سياسات تهدف الى تحسين الكفاءة في إستخدام الموارد وتحسين وضع ميزان المدفوعات، فضلا عن سياسات الإستقرار والإصلاحات التي تهدف الى تحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل[٨].

بينما عرفه احد الإقتصاديين المعاصرين: بأنه عملية الإستجابة لإختلال عادة مايكون حادا في الإقتصاد القومي، خاصة عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة، وذلك بإجراءات من شأنها توسيع الصادرات وجذب النقد والإستثمار الأجنبي الى الداخل لتخفيض العجز بميزان المدفوعات وتصحيح وضعه، وكذلك كبح جماح العجز الحكومي والمتمثل في عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال

---

[6] https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/24/

[٧] هشام مصطفى محمد، "أثر قروض صندوق النقد الدولي على سياسات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، ع٤، ج٣، ٢٠١٩، ص٩٣٨.

[٨] إكرام عبد العزيز، "الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل"، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٦.

زيادة الإيرادات وتخفيض المصروفات، وإضافة الى ماسبق يتضمن الإصلاح الإقتصادي تغيرات جذرية في هيكل الإقتصاد[٩].

إن هدف تبني سياسة الإصلاح الإقتصادي هو الإعتماد على آليات السوق وتقليص دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي لصالح القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) والتوجه نحو الإنفتاح على الإقتصاد العالمي[١٠].

من التعريفات السابقة: يرى الباحث أنه تنصب مفاهيم الإصلاح الإقتصادي في فكرة واحدة وهي أن الإصلاح الإقتصادي يعني القيام بالتغيرات التي تعمل على تصحيح أسس الإقتصاد الكلي وإعادة رسم الأولويات لكي يتم توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الإقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في بيئة إقتصادية كلية مستقرة.

لذلك توحي كلمة "الإصلاح" بأن هناك فعل يأتي بعد عطبن وهكذا فإن الحاجة الى الإصلاح الإقتصادي تأتي عندما يتعرض إقتصاد دولة ما الىأزمة خانقة تتولد نتيجة إختلالات داخلية أو خارجية، تستدعي إجراءات تغييرات حاسمة في السياسات الإقتصادية بهدف إصلاح المسار الإقتصادي، وإزالة الإختلالات التي تعوق مسيرة التنمية والتقدم، وتنبع أهمية تحديد مفهوم "الإصلاح الإقتصادي" في كونها تمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه، ومن ثم معرفة الأهداف التي يسعى لتحقيقها[١١].

(ب) المناخ الإستثماري:

يمكن تعريف مناخ الإستثمار بأنه: مجمل الأوضاع والظروف الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على نجاح فرص المشروع الإستثماري في دولة ما[١٢].

---

[٩] علي لطفي، "التنمية الإقتصادية"، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٦٤.

[١٠] عباس كاظم الفياض، "الخصخة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، راسلة دكتوراة، كلية الاقتصاد السياسي،٢٠١٠، ص٣٥٠.

[١١] جودة عبد الخالق، "الإصلاح الأقتصادي رؤي بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص٣٢.

[12] Investment incentives and the O.E.C.D: International investment, process, paris, 1985, p. 36

ويعرف المناخ الاستثماري أيضا: بأنه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتجعله يتوجه بإستثماراته إلى بلد دون اخر[١٣].

وجاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في تعريف مناخ الإستثمار[١٤]: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الإستثمارية التي تتيح للمؤسسات الإستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال. فهو البيئة التي يمكن للقطاع الخاص سواء الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة[١٥].

ويتضح مما تقدم ان المناخ الإستثماري يشمل الظروف والأوضاع الإجتماعية والسياسية والمؤسسية والقانونية السائدة في المجتمع وأنه لا يتوقف على العوامل الإقتصادية وحدها، والتى قد تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على قرارات المستثمر الذي يتوجه باستثماراته وتجعله يقدم على الإستثمار في بلد ما أو يتوجه الى غيرها.

وأنه كلما كان هناك قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح وعدم التضارب مع التشريعات الأخرى ذات الصلة ويعمل على تحفيز المستثمر الأجنبي، وكلما كان متضمنا الضمانات الكافية من عدم مصادرة أو تأميم وخلافة، ويكفل حرية دخول وخروج رؤوس الأموال وتحويل الأرباح للخارج، كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر[١٦].

يتضح لنا من التعريفات السابقة أن المناخ الإستثماري يتكون من عناصر مختلفة تتفاعل معا لتشكل في النهاية البيئة الإستثمارية سواء كانت تلك البيئة محفزة لجذب الإستثمار الأجنبي أو طاردة له.

---

[١٣] سعيد النجار، "افاق الإستثمار في الوطن العربي، ندوة آفاق الإستثمارات في الوطن العربي، إتحاد المصارف العربية والبنك الأهلي، القاهرة، مارس ١٩٩٢م، ص١١.، عبد المنعم عوض الله، مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٩.

[١٤] الأمم المتحدة، تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ٢٠٠٥، ص١٢٠.

[١٥] سامي عفيفي " الإقتصاد المصري بين الواقع والطموح " الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨، ص٥٠.

[١٦] سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١م ،ص١٢٩

ثانيا: أثر سياسة الإصلاح الإقتصادي علي مناخ الإستثمار وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى مصر:

منذ بداية الإصلاح الإقتصادي إعتمدت الحكومة المصرية تنفيذ سياسات مختلفة، بهدف إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة اليها، ومنذ بداية القرن العشرين بدأ تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر، لكنها وبسبب حركة التأميمات لكل الأنشطة التي يزاولها مصري أو أجنبي، وسيطرت الدولة على مؤسسات الأعمال واعتبرت أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبرامج حرية التجارة على أنها طرق إستعمارية جديدة[١٧].

وفي ضوء توجه الدولة بالإنفتاح على العالم الخارجي فقد أدركت أهمية الإستثمارت الأجنبية في النهوض باقتصادها ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لذلك فقد أدى الإصلاح الإقتصادي الى إستقرار أوضاع الإقتصاد الكلي بصفة عامة، بالإضافة الى وجود قوانين الإستثمار، وخلق بيئة إستثمارية ملائمة وجاذبة للإستثمار في مصر، تمثلت في الإستقرار السياسي والإقتصادي، بنية تحتية ونظام إتصالات جيد: تتضمن "٥١ ميناء متخصص، ١٥ ميناء تجاري، ٢٠ مطار، مشروع محور تنمية قناة السويس، شبكة الإنترنت، شبكة طرق محلية ...الخ ، التشريعات الضريبية مشجعة على الإستثمار من ناحية ومحافظة على حقوق الدولة من ناحية أخرى[١٨].

يتضح أن من أهم السياسات المؤثرة على جاذبية الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتمد على الحوافز المالية والضريبية الممنوحة للمشروعات الإستثمارية، وتوفير بنية تحتية متقدمة، الخ جدول(١). مما يوضح ضرورة تقييم الإستراتيجة المتبعة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إتجاهات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى مصر.

جدول (١): المكونات الأساسية لخطة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

---

[17] Saleh S.Abdelazim, Structural Adjustment and the Dismantling of Egypt's Etatist System, Doctoral dissertation, Sociology, Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University, November 15, 2002, p 22-23.

[١٨] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية تجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

السياسات الكلية	السياسات الصناعية	سياسات أخرى
-التحكم في الديون الخارجية -تطوير سوق العمل -تعزيز السياسات التجارية والبنية التحتية -تحرير التجارة -تطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وخفض العجز التجاري.	-تطوير القطاع الصناعي -الحوافز المالية والتمويلية -تسهيل الإجراءات الإدارية -تشجيع البحث العلمي وإستخدام التكنولوجيا الحديثة في التصنيع -تنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي.	-النفاذ الى أسواق وتطوير وسائل النقل -الإندماج في الإقتصاد العالمي -تفعيل الإتفاقيات والمعاهدات -محاربة الفساد -الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار توفير الموارد الطبيعية.

Source: Dirk Willem te Velde (2002): Government Policies for inward Foreign direct investment in developing countries: implications for human capital formation and income inequality, OECD development center, Working Paper No.193. P18.

وجير بالذكر أن مصر قد عانت خلال فترة الإنفتاح من العديد من الإختلالات الإجتماعية والهيكلية والإقتصادية، مما أدى الى توجهها نحو تطبيق برامج "الإصلاح الإقتصادي والإصلاح الهيكلي" في عام ١٩٩١م، كان الهدف منه إصلاح الإختلال بين جانبي العرض والطلب في الإقتصاد المصري وفي ميزان المدفوعات من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية لمواجهة العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة، وتعزيز السياسات الداعمة للإستثمار، كما صدر "القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢" لتنظيم سوق المال لإزالة المعوقات أمام المستثمرين، وتنظيم تأسيس الشركات، مع إعطاء حوافز للمستثمرين في الأوراق المالية وتنفيذ برنامج الخصخصة منذ بداية التسعينات خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)[١٩].

كما تم إصدار القانون "رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م" بشأن ضمانات وحوافز الإستثمار بإعتباره القانون الموحد للإستثمار، بالإضافة الى البدء في تنفيذ عدد من المشروعات الزراعية العملاقة، "توشكي

[19] https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/

ومشروعات التوسع الزراعي الأفقي في كل من سيناء وشرق وغرب الدلتا"، كذلك تم إنشاء الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بموجب قرار رئيس الجمهورية لسنة ١٩٩٧م لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعات إقتصادية ومناطق جغرافية جديدة، وإزدادت مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية، مما أدى الى زيادة إجمالي الإستثمارات وتدفقها[٢٠].

ثم صدر قانون ضمانات وحوافز الإستثمار "رقم ٨ لسنة ١٩٩٨" بإعتباره القانون الموحد للإستثمار في مصر والذي تم من خلاله إعطاء العديد من المزايا والضمانات والإعفاءات للإستثمار، والذي تم تعديله بالقانون "رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤"، بهدف تيسير إجراءات الإستثمار على جميع المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب لتشجيع الإستثمار والتغلب على معوقاته، وقدمت قوانين تشجيع الإستثمار المتعاقبة مزايا للمستثمرين، وإمتيازات لمشروعات الإستثمار الأجنبي في مصر، وإعفاء الأرباح من حصة رأس المال في المشروع وتحويل صافي الربح وجزء من المرتبات والأجور للخارج بالعملات الأجنبية، وأيضا إعادة تصدير المال المنتفع بأحكام القانون عينا أو نقدا، وإعتمدت مصر في تمويل خطط التنمية على تحويلات العاملين والمساعدات الإنمائية، وإحتلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبة الثالثة، بالرغم من انخفاض نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى حوالي ١,٩ %[٢١].

كماعملت الحكومة المصرية على إصلاح قطاع الإستثمار والقطاع المصرفي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) فأصدرت قانون البنك المركزي "رقم ٨ لسنة ٢٠٠٣" بهدف تنظيم القطاع المصرفي، كما تم إنشاء وزارة للأستثمار في "٢٠٠٤" لزيادة معدل الإستثمار وتعزيز التنسيق بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة بمجال الإستثمارات في مصر لتحسين مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في مصر. كذلك صدرت عدة قوانين خاصة بالإستثمار، مثل القانون "رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥"، وقانون "رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥" بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية ... الخ، مما أدى الى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٠٨) الى نحو ٤٠،٣٦ مليار دولار، وتضمنت الخطة الخمسية السادسة للتنمية الإقتصادية (٢٠٠٧/٢٠٠٨- ٢٠٠١/٢٠١٢) هدف رقمي للإستثمار الأجنبي المستهدف إجتذابه الى مصر[٢٢].

---

[20] https://www.investinegypt.gov.eg/

[21] Unctad: world investment report, 2004.

[٢٢] وزارة التنمية الإقتصادية، الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) ص٦٠.

حيث إستهدفت زيادة الإستثمار الأجنبي من نحو "٧ مليار دولار" في عام ٢٠٠٧ الى نحو "١٤ مليار دولار" في عام ٢٠١١ وزيادة معدل الإندماج في الإقتصاد العالمي[٢٣].

وبالنظر الى صافي التدفقات من الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نجد أنها قد زادت عقب ٢٠١١م وأخذت في الإزدياد من ٢٠١٢م وحتى ٢٠١٦م بمعدل نمو ٢٠٠% في هذه الفترة. ثم أخذت تلك التدفقات في الإنخفاض التدريجي من ٢٠١٦م الى ٢٠١٨م بمعدل انخفاض ١٦%، وذلك بالرغم من قيام العديد من الإستثمارات في مشروعات البنية التحتية الجاذبة للإستثمار، ووضع التشريعات التي من شأنها أن تزيد من حجم تلك التدفقات مثل قانون الاستثمار الجديد (رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧) الذي أعطى للمستثمر تخفيضات في الضرائب وتسهيلات لعمله[٢٤].

وجاء في عام ٢٠١٩م ليشهد إنخفاضا ملحوظا في صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة تراجع ٢٣,٥% عن عام ٢٠١٨م، نتيجة إرتفاع التدفقات للخارج بما يفوق التدفقات للداخل، وبالرغم من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٦م، الا أن إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى مصر كانت نتيجة تنامي مخاطر الإقتصاد العالمي، وتصاعد نزعة الحماية التجارية، في الوقت الذي قامت فيه الولايات المتحدة بإعادة موقفها التجاري مع الصين، مما أدى للحد من تحركات رأس المال، وتراجع الإستثمار الأجنبي عالميا بنسبة ١٣% خلال عام ٢٠١٨م[٢٥].

---

[٢٣] وزارة التنمية الإقتصادية، الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢) ص٨٨ – ٨٩.

[٢٤] القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، بشأن إصدار قانون الإستثمار، الجريدة الرسمية، بتاريخ ٢٠١٧/٥/٣١.

[٢٥] يحيي حسين، فاطمة الحملاوي، "المحددات الإقتصادية والقانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في مصر"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مج٣،ع١، يناير ٢٠٢٢.

شكل رقم (١): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر (صافي التدفقات الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٩-٢٠١٩)

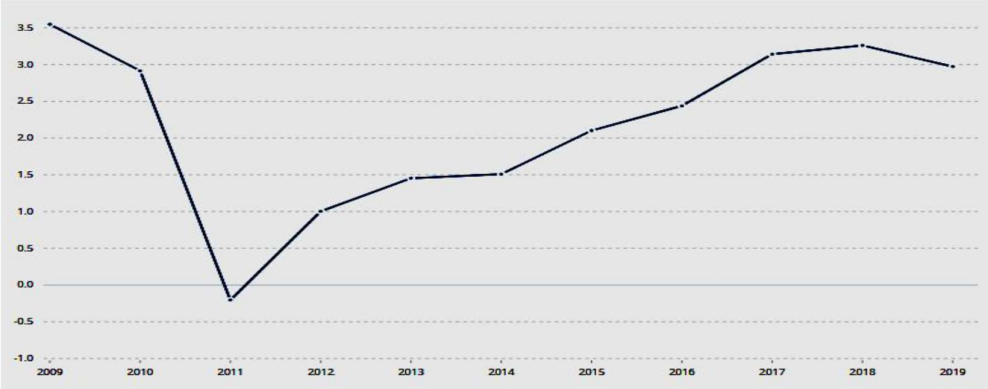

Source: World Bank Database

ونتيجة لتراجعات الفترة الأخيرة في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، فقد إتجه البنك المركزي الى تخفيض أسعار الفائدة في عام ٢٠١٨م، وترتيبا على ذلك ظهرت الحاجة الى إصلاحات هيكلية إضافية لمواجهة العوائق التي تحد من الإستثمار، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال، ومرونة سوق العمل ومكافحة البيروقراطية وزيادة دور القطاع الخاص في الأنشطة الإقتصادية. وجدير بالذكر أن تحسين التشريعات ونجاح الإصلاحات هي أسباب هامة لزيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من في قطاعات أخرى غير قطاعات البترول، إذ تتجه هذه التدفقات في مصر الى قطاع الغاز والنفط في المقام الأول، يليه قطاعات البناء والعقارات والتصنيع والنقل والكهرباء وأخيرا تتجه الى الخدمات المالية[٢٦].

كما شهد صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لمصر إرتفاعا ليبلغ ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠/٢٠١٩م ثم بلغ ٥٢,٩% الى ٧,٣١ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م، وجاء ذلك نتيجة للإستمرار في الإصلاحات الهيكلية والإقتصادية مما يعكس ثقة المستثمر بالتوجه بإستثماراته الى مصر[٢٧].

[26] https://www.cbe.org.eg/

[٢٧] البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢.

جدول(٢): أثر سياسة الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي على بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١).

البيان	١٩٩١	١٩٩٧	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	١,٠٨	٥,٤٦	٥,١	٤,٤	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٦,٦
التضخم%	١٤,٤٨	٩,٨٨	١٠,١١	١٠,٤	٢٩,٥	%١٨	٩,٥	%٦	٧
نسبة الدين الخارجي من الناتج %	٨٩,١٢	٣٧,٩٢	١٥,٤	١٤,٥	٣٣,٣	٣٧,٢	٣٣,٥	٣٤,٧	٣٢,٤
سعر الصرف (جنيه/دولار)	٣,١٤	٣,٣٩	٥,٦	٧,٦٩	١٧,٧٥	١٧,٨٦	١٦,٩	١٦,٦٥	٢٤,٧٧
معدل البطالة%	٩,٦٠	٨,٤	٩	١٣,١	١٢,٤	٩,٩	٧,٩	٨,١	٧,٥

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، وزارة المالية، اعداد مختلفة.

- نشرة ضمان الإستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، العدد ٤، ٢٠١٨.

المطلب الثاني

تدعيم دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي

قامت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٦م بتنفيذ برنامج طموح للإصلاح الإقتصادي تضمن إصلاحات نقدية ومالية تهدف الى ىحقيق معدلات نمو اقتصادي متسارع ومستدام، وتهدف الى تحقيق التنمية الشاملة لمصر، حيث وضع هذا البرنامج حلولا جذرية لمشكلات إقتصادية هيكلية يعاني منها الإقتصاد المصري لسنوات طويلة ويأتي تنفيذ هذا البرنامج في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مباديء وأهداف التنمية الإقتصادية[٢٨].

واستكمالا للإصلاحات التي تبنتها الحكومة، وإدراكا منها أن القطاع الخاص عنصر أساسي وشريك رئيسي في تحقيق التنمية الإقتصادية، فقد أطلقت الحكومة البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في النصف الأول من عام ٢٠٢١، وهو البرنامج الذي يعول في الأساس على الدور المسئول للقطاع الخاص في توليد النمو، والتنمية الإقتصادية، وتعزيز الصمود الإقتصادي.

وإستنادا لتمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الإقتصادي، وخلق البيئة الإقتصادية الداعمة والجاذبة للإستثمارات، كان من الضروري تحديد "خريطة تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي"، و "سياسة ملكية الدولة للشركات العامة: التي تحدد منطق الدولة لملكية مشروعاتها العامة، لذا فقد تم توجيه الجهات والوزارات المعنية بوضع المعايير المحددة لماهية القطاعات والأنشطة التي يجب على الدولة التخارج منها، أو تلك التي يتعين الإبقاء على تواجد الدولة فيها، بناء على المعايير التي تراعي القيمة الإقتصادية والإجتماعية لهذه القطاعات والأنشطة[٢٩].

---

[٢٨] https://www.gafi.gov.eg/Arabic تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٢/١٢/٢٢

[٢٩] مسودة وثيقة سياسة ملكية الدولة، مارس ٢٠٢٢، مجلس الوزراء المصري ،ص٤.

أولا: أهداف برنامج الإصلاح الإقتصادي:

أهداف برنامج الإصلاح الإقتصادي (المرحلة الأولى):

تحقيق الإستقرار في مؤشرات الإقتصاد الكلي	تنفيذ إصلاحات هيكلية في بيئة الإستثمار
١) تحرير سعر الصرف بهدف القضاء على السوق الموازية وإنهاء حالة الإضطراب في سوق العملة. ٢) إصلاح منظومة الدعم. ٣) إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة. ٤) إصدار قانون إنهاء المنازعات الضريبية. ٥) العمل على وصول معدل التضخم الى مستويات نخفضة ومستقرة.	١) تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي وتهيئة المناخ الملائم للإستثمار. ٢) العمل على تكوين قاعدة إنتاجية كبيرة. ٣) التركيز على زيادة قدرة القطاعات الصناعية على المنافسة والتصدير. ٤) العمل على خفض الواردات وزيادة الصادرات. ٥) إصدار القوانين الداعمة لمناخ الإستثمار.

المصدر: مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢١.

أهداف برنامج الإصلاح الإقتصادي (المرحلة الثانية):

زيادة مرونة الإقتصاد المصري بالإعتماد على القطاعات المختلفة	رفع قدرة الإقتصاد المصري على إمتصاص الصدمات الخارجية والداخلية	تحويل مسار الإقتصاد المصري الى إقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية

المصدر: مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢.

المحاور الداعمة للإصلاحات الإقتصادية:

رفع كفاءة سوق العمل وتطوير	تحسين بيئة الأعمال وتنمية	رفع كفاءة المؤسسات العامة بالتحول	تعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل	تنوع الهيكل الإنتاجي	تنمية رأس المال البشري.

منظومة التعليم الفني	دور القطاع الخاص	الرقمي والحوكمة		للإقتصاد المصري	

المصدر: مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢.

ثانيا: نتائج برنامج الإصلاح الإقتصادي:

نجح برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي نفذته الحكومة المصرية في تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في زيادة معدلات النمو الإقتصادي، وزيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة نسب التشغيل، وتراجع معدلات البطالة والتضخم، كما ساهم تنفيذ محاور هذا البرنامج في تعزيز قدرة الإقتصاد المصري على مواجهة التداعيات السلبية لأزمة إنتشار فيروس كورونا، وتمثلت أهم النتائج الإيجابية للبرنامج فيما يلي[٣٠]:

- إرتفاع معدل النمو الإقتصادي من ٤،٢% في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ الى ٥،٥% في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- إنخفاض معدل التضخم من ١٨،٣% في عام ٢٠١٦ الى ٥% عام ٢٠٢٠.
- إنخفاض معدل البطالة من ١٢،٦% في عام ٢٠١٦ الى ٧،٥% عام ٢٠٢١.
- إرتفاع صافي الإحتياطات الدولية من ٣٦،٧ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٧ الى ٤٠،٩ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢١.
- إرتفاع صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من ٥،٢ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ الى ٨،٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- إنخفاض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة من ١٠،٩% عام ٢٠١٧/٢٠١٦ الى ٨% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وفي تقرير إستعرضه رئيس مجلس الوزراء: إرتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتسجل نحو ٩ مليارات دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١:نتيجة تخارج الدولة من الأنشطة الإقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص[٣١]:

---

[٣٠] https://www.gafi.gov.eg/Arabic تاريخ الإطلاع ٢٠٢٢/١٢/٢٢

[٣١] تقرير استعرضه رئيس مجلس الوزراء، على الموقع:
http://www.gafi.gov.eg/ تاريخ الإطلاع ٧-١٢-٢٠٢٢.

- زاد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بواقع ٧١,٥% على أساس سنوي .. والزيادة هي الأعلى منذ عشر سنوات
- صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية يسجل صافي تدفق للداخل بنحو ١١,٦ مليار دولار بمعدل نمو ٨١,٣%
- 20% من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية نتجت عن جهود الحكومة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الإقتصاد.

إستعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، تقريراً من المستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، حول مؤشرات تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال العام المالي الماضي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وخلال التقرير، أشار المستشار محمد عبد الوهاب إلى ما أعلنه البنك المركزي عن إرتفاع صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصـــر خلال العام المالي الماضي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتسجل نحو ٨,٦ مليار دولار، بمعدل نمو ٧١,٤% مقارنة بالعام المالي السابق عليه ٢٠٢١/٢٠٢٠، موضحا أن هذه الزيادة هي الأعلى منذ عشر سنوات.

وعزا التقرير هذه الطفرة إلى التدفق الكبير لصافي الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية، والذي شهد إرتفاعاً بنحو ٥,٢ مليار دولار ليسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١١,٦ مليار دولار بمعدل نمو ٨١,٣% مقارنة بالعام المالي السابق عليه ٢٠٢١/٢٠٢٠، لافتاً إلى أنه يعدُ معدل غير مسبوق في السنوات العشر الماضية، ما يؤكد صمود الإقتصاد المصري أمام التحديات المحلية والإقليمية والعالمية.

فضلا عن جهود الحكومة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الإقتصاد، كما أكد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة أن الإرتفاع المحقق في صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يُعد بمثابة نتائج إيجابية تعكس ثقة المستثمرين في إستدامة كفاءة بيئة الإستثمار في مصر، وخاصة مع التطور الكبير في البنية التحتية، والتوسع في إقامة المدن الجديدة والمشروعات القومية العملاقة، والتي ساهمت بشكل مباشر في خلق فرص إستثمارية شديدة الجاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية.

كما نوه إلى أن كل هذه النتائج الإيجابية تأتي في ظل الجهود الترويجية المكثفة التي تبذلها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المستهدفة طبقاً للمتغيرات العالمية، والمتطلبات الحالية للإقتصاد المصري، والتواصل المستمر مع الشركات الأجنبية القائمة، لحثها على التوسع في إستثماراتها، من خلال إعادة إستثمار أرباحها أو ضخ إستثمارات جديدة، والعمل على تذليل التحديات التي قد تواجهها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

نجحت مصر لتكون واجهة إستثمارية مهمة خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

إستطاعت مصر جذب نحو ٩،١ مليار دولار إستثمارات أجنبية مباشرة وبذ لك أصبحت ثاني متلقي للإستثمارات الأجنبية في أفريقيا خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١م، ويعد الرقم الأعلى لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر منذ عام ٢٠١٢م، والتي قفزت بنسبة ٧١% لتسجل ٩،١ مليار دولار خلال ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة ب ٥،٢ مليار في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ في قطاعات إقتصادية متنوعة تتصدرها الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ثم أيضا عملت الدولة على إتخاذ إجراءات دعمت جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم القطاع الخاص من خلال عدة خطوات أبرزها الآتي[٣٢]:

١. **وثيقة ملكية الدولة:** اعلان وثيقة ملكية الدولة وتخارج الحكومة من كثير من المشروعات خلال ٣ سنوات "الحياد التنافسي" وهو سياسة وتعامل موحد مع كافة الشركات بغختلاف الجهة المالكة حكومية أو قطاع خاص أطروحات بعض الشركات الحكومية في البورصة مما يحدث رواج في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
٢. **الرخصة الذهبية:** إتجهت الدولة لتسهيل إجراءات التراخيص للمصانع والشركات بإجراءات ميسرة خلال ٢٠ يوم، مما يؤكد اعتزام الحكومة لدعم القطاع الخاص باعتباره قاطرة التنمية والذي يستطيع زيادة معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة.

مقومات وثيقة سياسة ملكية الدولة[٣٣]:

[٣٢] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢.

[٣٣] مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢.

- تعزيز ثقة المؤسسات الدولية استكمالا للإصلاحات الحكومية التي تبنتها الدولة.
- تحديد شكل وسياسة الملكية للأصول المملوكة للدولة والإعلان عنها.
- تحديد تخارج الدولة من أنشطة بعينها بشكل تدريجي وتحديد قطاعات اخرى ستتواجد بها الدولة بشكل دائم.
- توفير آليات لتحقيق أثر إيجابي بين مجتمعات الأعمال ورسالة إطمئنان للمستثمر المحلي.
- إتاحة عناصر جذب للإستثمار الاجنبي.
- تمكين القطاع الخاص وتنظيم تواجد الدولة في النشاط الغقتصادي.
- تقييم الأصول المملوكة للدولة على مستوى القطاعات التي سيتم التخارج منها.
- إعتماد مبدأ المراجعة الدورية تماشيا مع الاهداف الإستراتيجية للدولة.

لذلك نرى أن عام ٢٠٢٣ سيكون هو عام القطاع الخاص والإستثمار لدوره الكبير في زيادة معدلات النمو وزيادة جذب وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشر الى مصر.

المبحث الثاني

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات القومية

تمهيد وتقسيم:

في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تركز على تحسين مستوى المعيشة والإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري ، تتجه الدولة المصرية نحو تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تخطيط وتنفيذ مجموعة مشروعات قومية كبرى في المجالات المختلفة منها: الزراعة والصناعة والسياحة والتنمية العمرانية، وتهدف هذه المشروعات الى صناعة مستقبل أفضل للدولة المصرية من خلال زيادة موارد الدولة وجذب الإستثمارات الأجنبية وزيادة رصيدها من العملات الأجنبية ورفع معدل النمو الإقتصادي[٣٤].

وبناء عليه فقد تم إطلاق عدد من المشروعات الإقتصادية التي تعتبر قاطرة للنمو الإقتصادي واعتمد من قبل الدولة على تدشين مشروعات وطنية عملاقة، وجذب إستثمارات أجنبية تبلغ قيمتها تريلون وأربعين مليار جنية، وذلك وفقاً لمحركين رئيسين للنمو وهي المشروعات القومية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد جاء مشروع قناة السويس الجديدة على رأس هذة المشروعات وكبداية لمشروع تنمية محور قناة السويس المخطط له أن يكون محورا للتجارة العالمية[٣٥].

وقد تضمنت الخطة الإستثمارية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، وفقا للهيئة العامة للإستعلامات، ٢٥ مشروعا قوميا مدرج لها إعتمادات بحوالي ١٦٤ مليار جنيه، على رأسها: "المشروع القومي للإسكان بحجم إستثمارات ٢١ مليار جنيه لإنشاء ٢٢٠ ألف وحدة، مشروع تنمية محور قناة السويس بحجم إستثمارات تبلغ ١٩,٩ مليار جنيه، مشروع شبكة الطرق القومية بقيمة ١٦,٩ مليار جنيه، وتصل أطوال الطرق المستهدفة رصفها خلال عام ٢٠/٢١ حوالي ١٤٠٠ كم، لإستفادة ٢٥ محافظة من المشروع،

---

[٣٤] نرمين علي، "استراتيجيات الاتصال الحكومي المستخدمة في التسويق للمشروعات القومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بمعارف واتجاهات الجمهور المصري"، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد (٢٠)، العدد (٣)، يوليو ٢٠٢١، ص ٥٧٩.

[٣٥] سرحان سليمان، المشروعات القومية في مجال الزراعة ودورها في تنمية الإقتصاد المصري، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، قسم بحوث التسويق، ٢٠١٦، ص٢.

مشروع التأمين الصحي الشامل باستثمارات قدرها ٤ مليارات جنيه، وتصل عدد المنشآت الصحية المستهدف تطويرها خلال عام ٢١/٢٠ ٦٥ منشأة، مشروع العاصمة الادارية الجديدة بإعتمادات ١٥,٥ مليار جنيه، مشروع تطوير شبكة السكك الحديدية ب ١٣,٩ مليار جنيه، مشروع تطوير وتوسعة شبكة مترو الأنفاق ب ١٢,٣ مليار جنيه، مشروع التحول الرقمي والبنية المعلوماتية بإستثمارات ١١,٧ مليار جنيه، مشروع تطوير المناطق العشوائية بقيمة ١٠ مليارات جنيه، بحيث تصل عدد الوحدات العشوائية وغير المخططة المستهدف تطويرها خلال عام ٢١/٢٠ نحو ٢٧٣ ألف وحدة[٣٦].

وترتيباً على ما تقدم، ينقسم المبحث الماثل إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: عوامل جذب الإستثمار الاجنبي المباشر في محور قناة السويس.

المطلب الثاني: نتائج دعم الإستثمار الأجنبي المباشر للمشروعات في المنطقة الإقتصادية.

المطلب الأول

عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في محور قناة السويس

يهدف مشروع تنمية محور قناة السويس الى تعظيم دور إقليم قناة السويس كمركز صناعي عالمى متكامل ومركز لوجستي، فهو بمثابة نقلة تنموية ضخمة للإقتصاد المصري، كما يتوافر في الإقليم إمكانيات جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من المجالات منها "النقل واللوجستيات والطاقة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والعقارات" لأنه يضم ثلاث محافظات هي "بورسعيد والإسماعيلية والسويس"[٣٧].

كما تتسم منطقة قناة السويس بأنها منطقة واعدة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هذا مرهون بمجموعة من العوامل، ومن أبرز هذه المقومات مايلي:

---

[٣٦] الهيئة العامة للاستعلامات،: https://www.sis.gov.eg تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٢/٩/١٥

[٣٧] عمر سالمان، جابر عبد الجواد، "التطور الإقتصادي والموارد الاقتصادية في مصر والعالم"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة،٢٠١٥، ص ١٥٣-١٥٤.

(١) الموارد الطبيعية الغير مستغلة:

تتميز مصر بمساحات أرضية واسعة غربا بالوادي الجديد، وجنوبا حول بحيرة السد وشرقا بسيناء، وموارد مائية سواء مياه سطحية أو مياه جوفية، لو أحسن إستخدامها تبعا للتكنولوجيا الحديثة، وبها معادن الحديد، والفوسفات، والمنجنيز، والفحم والذهب، وبها مصادر للطاقة المتجددة من الشمس والرياح الشمالية، وبها مواطن للسياحة والإستشفاء عالمية، ولعل سيناء وحدها كنزا سياسيا ودينيا، علاوة على البترول والغاز، ومصدرا كبيرا للمواد الخام المتضمنة الطاقة المتجددة، وهي ذات أهمية إستراتيجية كبرى وكل هذه الإمكانيات تحتاج الى خدمات نقل حديثة[٣٨].

(٢)الموقع الجغرافي:

تقع جمهورية مصر العربية في الشمال الشرقي لقارة إفريقيا، وتطل على البحر المتوسط والبحر الأحمر، بمساحة إجمالية تبلغ مليون كم٢ تقريبا. ويتأثر مناخ مصر بعدد من العوامل الجغرافية، كالموقع والتضاريس والإشعاع الشمسي[٣٩]، ويمثل الموقع أهم ميزة تنافسية لمصر وهي لم تستغل بحق حتى الآن[٤٠].

ويتمتع محور قناة السويس بإمكانيات إقتصادية ضخمة، تتطلب نظام متكامل من الإستثمارات والحوافز الحكومية، مما يدفع القطاع الخاص لإقتحام مجالات التنمية في هذا المحور، وتتنوع الإمكانيات في الإنتاج الزراعي والحيواني والأنشطة والصناعات المتعددة، والثروات المعدنية والإمكانيات السياحية[٤١].

---

[٣٨] أحمد عبد المنصف، مصطفى رشيد، "إعادة صياغة مصر: قناة السويس بوابة تجارة العالم" ، المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجستيات، أفاق التنمية لمنطقة قناة السويس: رؤية مستقبلية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري،(١٧-١٩ مارس)٢٠١٣، ص ٧،٨.

[٣٩] الكتاب السنوي الإحصائي، الإصدار رقم ١٠٥، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر٢٠١٤) ، ص ١-٢.

[٤٠] عمر، حسن . وآخرون، "مصر كمركز لوجستي عالمي انطلاقا من تنمية محور قناة السويس"، معهد التخطيط القومي، لقاء الخبراء، سلسلة أوراق إقتصادية، العدد رقم ١٦، (مايو٢٠١٢)، ص ٣٧-٣٨.

[٤١] فريد عبد العال، "أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية: بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس"، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٤)، اغسطس ٢٠١٥، ص١١٦.

كما تقع مصر عند تقاطع الطرف الغربي من "الحزام والطريق" وتتمتع بمزايا جغرافية فريدة ومكانة محورية، وهي شريك في البناء المشترك ل "الحزام والطريق" وتتوافق مبادرة "الحزام والطريق" بشكل كبير مع "رؤية مصر ٢٠٣٠" وإستراتيجيات التنمية الأخرى. ففي عام ٢٠١٦، زار الرئيس شي جين بينغ مصر، ووقع البلدان مذكرة تفاهم بشأن البناء المشترك لمبادرة "الحزام والطريق". صرح الرئيس شي جين بينغ أنه يجب على الجانبين مواءمة إستراتيجيات ورؤى التنمية الخاصة بكل منهما، وإستخدام نقطتي البداية الرئيسيتين لبناء البنية التحتية والتعاون في القدرة الإنتاجية لبناء مصر بوصفها دولة محورية على طول "الحزام والطريق". كما صرح الرئيس عبد الفتاح السيسي، عند حضور منتدى "الحزام والطريق" الثاني، أن المشاركة في "الحزام والطريق" تصب في مصلحة مصر، وستمكن منطقة قناة السويس من التطور لتصبح مركزا إقليميا مهما ومركزا تجاريا ومركز نقل ومركزا لوجيستيا، وبالتالي تعزيز التنمية الإقتصادية الوطنية وتحقيق مصالح الشعب[٤٢].

(٣) البعد السياسي والأمني:

فالإستقرار السياسي والأمني من أهم عوامل جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية، والإقتصاد المصري به الكثير من مقومات النجاح التي يمكن أن تخرج به من الأزمة التي يعاني منها، ولكن هذا مرهون بالوضع الأمني والإستقرار السياسي، وهذا لن يتم الا من خلال التركيز على نقاط القوة والتشابة، والبعد عن الخلافات والصراعات، حتى لا يحدث تخوف من جانب المستثمرين المحليين والأجانب[٤٣].

(٤) العنصر البشري:

[٤٢] مصطفى الفقي، "الحزام والطريق"، مركز الدراسات الإستراتيجية، الإسكندرية، مصر، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ١٧.

[٤٣] عبد الرحمن عبد الأمير، "أثر المعوقات الإقتصادية والسياسية على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج٨، ع٣، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٧، ص٦٦٦.

تتميز مصر بتوافر القوى البشرية والأيدي العاملة الكثيفة والرخيصة نسبيا، كأكبر قوة عمل موجودة في المنطقة العربية، مع وجود قدرات تدريبية للعمالة يمكن أن تؤهلها للعمل بكفاءة في المنطقة، وتتمتع مصر بطاقات تكنولوجيا متطورة نسبيا وقابلة للتطور والتحديث[٤٤].

ثانيا: أهمية مشروع "المنطقة الاقتصادية لقناة السويس":

خلال ٥ سنوات منذ إنشاء المنطقة الاقتصادية وحتى الآن، نجحت المنطقة بالتعاون والتنسيق مع الجهات والمؤسسات المعنية في الدولة في تنمية وتطوير البنية التحتية للمناطق الصناعية والموانئ التابعة، وتنفيذ مرافق وأنفاق عملاقة ساهمت في تنمية وتطوير وجذب استثمارات عديدة للمنطقة[٤٥].

كما يستهدف برنامج الإصلاح الإقتصادي التي تبنته الحكومة المصرية في دفع النمو الذي يقوده القطاع الخاص وتحفيز خلق فرص عمل من خلال جذب إستثمارات جديدة كبيرة عبر القطاعات الإقتصادية المختلفة، الأمر الذي يتطلب إستمرار الإستثمار في البنية التحتية لضمان التنافسية وإيجاد سلاسل إمداد، يمكن الإعتماد عليها في توفير الوصول الى الأسواق والخدمات الرئيسية الى جانب زيادة الإنتاجية. فتحسين جودة البنية التحتية يمكنه أن يساهم في تحقيق عوائد كبيرة متمثلة في زيادة التنافسية الإقتصادية[٤٦].

فقد إنتهت إحدى الدراسات الى أنه يمكن لكل نقطة مئوية ١% تحسنا في جودة البنية التحتية أن تولد ١،٤٢% كعائد متمثل في التنافسية الإقتصادية، أما فيما يتعلق بالتوظيف المباشر لمشروعات البنية التحتية فإن كل مليار دولار يتم إنفاقه على تشييد الطرق والكباري يمكنه توليد (٣٥٠) ألف فرصة عمل. كما تسهم مشروعات البنية التحتية كذلك في خلق فرص العمل على الأجل الطويل في ضوء

---

[٤٤] رشا يونس، منى عليوة، "مقومات ومعوقات إقامة منطقة لوجستية بالتطبيق على محور تنمية قناة السويس"، المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجستيات، منظور التنمية المستدامة للمشروعات العملاقة"، (٢٩-٣١ مارس) ٢٠١٥، ص ١١.

[٤٥] الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic

[46] https://www.youm7.com/story/2023/9/18

علاقتها السببية بالنمو الإقتصادي، وحاليا تقوم مصر بالدفع بالنمو الاقتصادي من خلال توفير البنية التحتية المتطورة من خلال دعم تخطيط البنية التحتية وتنفيذها وتمويلها[٤٧].

فقد نجحت المنطقة الإقتصادية خلال الخطة الخمسية الأولى (٢٠١٥ – ٢٠٢٠م) بدعم كبير من القيادة السياسية في تحقيق كثير من النجاحات في مجال البنية التحتية وتحقيق متطلبات المستثمرين والشركات الراغبة في الإستثمار في المنطقة من إقامة محطات الكهرباء والمياة والصرف الصحي وإمدادات شبكات الغاز الطبيعي والإتصالات، فضلا عن تنفيذ وإنشاء شبكة طرق ومحاور وأنفاق ساهمت كثيرا في سهولة وسرعة إنتقال البضائع والأفراد من وإلى المنطقة[٤٨].

ما أهمية أن تبني الحكومة المصرية على ماتم إنجازه من خطط ومشروعات في مجال تطوير الموانيء المصرية وأن تحقق عوائد أعلى من خلال تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر للإستثمار في مجال تطوير الموانيء المصرية والعمل بنظام (BOT)، وذلك لتعظيم العائد من الاستثمارات الحكومية[٤٩].

مع إستمرار التنمية داخل المناطق الصناعية والموانيء التابعة للمنطقة الإقتصادية تضع الدولية حاليا نصب أعينها الخطة الخمسية التالية (٢٠٢٠–٢٠٢٥م) وتعكف على دراسة وتحديد أولوياتها ومراجعة القطاعات والصناعات المستهدفة خلال هذه السنوات تزامنا مع التغيرات العالمية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد، ووضع آليات جديدة لإستكمال ماقامت به وإستقطاب المزيد من الإستثمارات من خلال العمل بإستراتيجية جديدة للهيئة وهي "خلق الفرصة" تلك الآلية التي تحقق رؤية الخمس سنوات المقبلة بتحديد الأولويات والعمل على تنفيذها بجدول زمني محدد[٥٠].

وبالحديث عن التجربة الخاصة بدولة الصين، والتي جاءت بناء على التغيرات الحادثة في دور الموانيء عالميا، نجد أنها تتمحور حول عملية خصخصة الموانيء وتشجيع القطاع الخاص في إدارة

---

[٤٧] زينب نوار، "نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للموانيء المصرية"، موضوع العدد: الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، عدد ٤ مارس، ٢٠٢١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ص ٢١.

[48] الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic

[٤٩] زينب نوار، "نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للموانيء المصرية"، المرجع السابق ص ٢١.

[50] الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic

الموانيء ونماذج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير وإدارة الموانيء باتت حاجة ضرورية وماسة الى التعامل مع التغير الحادث في دور الموانيء، والتي أصبحت تمثل "وحدة إقتصادية" وأصبح دور القطاع العام فقط كمنظم ومالك للميناء، فقد قامت الصين باتباع سياسة الخصخصة للموانيء الصينية منذ عام ١٩٩٠م، وتشجيع الشركات الخاصة الصينية أو الشركات العالمية للإستثمار في الموانيء الصينية[٥١].

المطلب الثاني

نتائج دعم الإستثمار الأجنبي المباشر للمشروعات في المنطقة الإقتصادية

في ضوء إنفتاح الهيئة الإقتصاية نحو تشجيع الإستثمار وإزالة عثرات المستثمرين، فقد نجحت الهيئة الإقتصادية خلال السنوات الماضية من يوليو ٢٠١٦م وحتى يونيو ٢٠٢٠م في إبرام تسويات على أراضي منطقة العين السخنة مع بعض المستثمرين حيث بلغت إيرادات حق الإنتفاع وتسويات المستثمرين خلال هذه السنوات مبلغ ٥٧٦,٦ مليون جنيه، وبلغ إجمالي إيرادات الموانيء الست التابعة للهيئة مبلغ ٩,٤ مليار جنيه، وبلغت إيرادات الهيئة من إستثمارات في أوراق مالية مبلغ ٨١٦,٣ مليون جنيه وذلك نتيجة مساهمتها في شركات تابعة وشقيقة، وبلغت الإيرادات المتنوعة مبلغ ٥٧٧,١ مليون جنيه[٥٢].

أولاً: استثمارات السويس للتنمية الصناعية بالعين السخنة داخل المنطقة الإقتصادية:

شركة السويس للتنمية الصناعية (SIDC) أحد أهم المطورين الصناعيين داخل المنطقة الإقتصادية لقناة السويس بالعين السخنة، تهدف الى تنمية وتطوير وإدارة وصيانة المناطق الصناعية وتقديم بنية تحتية وجودة خدمات متطورة، وتعمل الشركة على تنمية وتطوير مساحة ٨،٧٥ مليون متر مربع من الأراضي التابعة للمنطقة الإقتصادية لقناة السويس بالعين السخنة، بتكلفة إستثمارية تقدر بنحو

---

[٥١] زينب نوار، "نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للموانيء المصرية"، المرجع السابق، ص ٢٣.

[52] الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic

٤٠ مليار جنيه مصري، ومن خلال الخطط التي قامت بها الشركة إستطاعت جذب مجموعة من المستثمرين الأجانب والمحليين الذي بلغ عددهم في يونيو ٧٢ عميل مقابل ٣٤ عميل في ديسمبر ٢٠١٤ وتخطى حجم الإستثمارات ٤٠ مليار جنيه مصري، كما بلغ إجمالي المساحات المباعة خلال الست سنوات الماضية ١،٥٦٥،٨٣٧ متر مربع من الأراضي الصناعية[٥٣].

وفي إطار مشاركة الحكومة الصينية في صياغة مشروعات المناطق الإقتصادية الخاصة في مصر تركز الدراسة على الملامح الرئيسية لمنطقة التنمية الاقتصادية التكنولوجية تيانجين(TEDA) فهي الشريك المساعد من قبل الحكومة الصينية لتطوير منطقة السويس، ولاسيما لوجود العديد من العوامل في السوق المصرية مثل الإستقرار السياسي والإصلاحات الإقتصادية، مما يشجع العديد من الدول على الإستفادة من فرص الاستثمار[٥٤].

ثانيا: تيانجين الإقتصادية– منطقة التطوير التكنولوجي (TEDA):

تتمتع مصر والصين بعلاقات استراتيجية متكاملة حيث تنفذ الشركات الصينية مشروعات كبرى في مصر، مثل المنطقة الصناعية الصينية (تيدا)، ومنطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الادارية الجديدة، وإنشاء مركز تجميع وتكامل وإختبار الأقمار الصناعية، وتصنيع القمر الصناعي (مصر سات ٢)، إضافة الى مشاريع متعددة في مجالات إكتشاف وتكرير البترول وتوليد الطاقة في مناطق العين السخنة والحمراوين وعتاقة، وتحديث شبكات نقل الكهرباء، ومشروع القطار الكهربائي الذي سيربط العاصمة الادارية ومدينة العاشر من رمضان بما يعكس حجم التعاون بين الدولتين. ومن ثم ترتبط الصين ومصر بعلاقات ثنائية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وترقيا لمستوى الشراكة الإستراتيجية ورؤى مشتركة لإرساء السلام والاستقرار العالمي[٥٥].

---

[53] https://www.almasryalyoum.com/news/details/2700084

[54] Marwa Biltagy, “china–Egypt: suez economic& trade cooperation zone (SETC–ZONE), faculty of economics and political scince, cairo university, 2017, p.17.

[٥٥] سارة عبد العزيز الأشرفي، "الصين والشرق الأوسط ومصر ... جهود التعاون لبناء السلام وتعزيز الشراكة الاستراتيجية"، مركز الدراسات الإستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، ٢٠٢١، ص٥٩.

وبدعم من حكومة تيانجين، قدمت شركة Tianjin TEDA Investment Holding Co., Ltd وثائق المناقصة في أواخر أغسطس٢٠٠٧، وأعلنت في نوفمبر نجاحها في الفوز بمناقصة إنشاء منطقة التعاون الإقتصادي والتجاري في مصر السويس، والتي ستكون صينية، منطقة التعاون الإقتصادي والتجاري الثالثة في افريقيا، وقد تأسست شركة تيدا للإستثمار القابضة، التي يبلغ رأسمالها المسجل ٧٧١ مليون دولار، ويبلغ مجموع أصولها ١٣،٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٠١، وذلك بتصريح من اللجنة الادارية لمنطقة تيانجين (تيدا للاستثمار القابضة)، وتعتبر تيدا القابضة هي المسئولة عن تشغيل وإدارة الأصول، حيث تشمل أنشطتها قطاع التمويل، ومرافق البنية التحتية، وتطوير الأراضي، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، وإمدادات الطاقة، والنقل، والمعارض والفنادق[٥٦].

ومن الجدير بالذكر أن منطقة التعاون الإقتصادي والتجاري في السويس تعد أول منطقة إقتصادية تتعاون مع "صندوق كاد"، ولهذا تستهدف تيدا جذب إستثمارات جديدة بنحو ملياري دولار، الى جانب جذب مابين ٨٠ الى ١٠٠ مشروع صيني ضمن تلك الإستثمارات، وتنتظر المنطقة تخصيص مساحة جديدة بعد الإنتهاء من المرحلة الأولى، والتي تضم نحو ٥٠ مشروعا باستثمارات ٩٠٠ مليون دولار، منها ٣٤ مشروعا خدميا، وسوف تركز المساحة الجديدة على نحو ٧ قطاعات صناعية[٥٧].

تتضمن: (التصنيع والطاقة المتجددة والصناعات الإلكترونية والصناعات الكيماوية، والسيارات والأجهزة الكهربائية ولاسيما أن مصر تحتل المرتبة الثالثة عالميا في صناعة الفايبر جلاس بالمنطقة)، مما يؤكد أن التعاون المصري الصيني يعزز من تعظيم الإستفادة على جميع المستويات الإقتصادية، ومن ثم يعد دخول المنطقة الصناعية الصينية ضمن المخطط العام لمحور تنمية قناة السويس داعم أساسي لنمو الإستثمار بهذه المنطقة من جانب، هذا بالإضافة الى تعزيز حركة التجارة والخدمات اللوجستية، الى جانب توفير العديد من فرص العمل من جانب آخر[٥٨].

---

[56] Marwa Biltagy, "china-Egypt: suez economic& trade cooperation zone (SETC-ZONE),Op.cit, p.17.

[57] http://www.chinatoday.com.cn.

[58] Marwa Biltagy, "china-Egypt: suez economic& trade cooperation zone (SETC-ZONE),Op.cit, p.18 .

تتضمن منطقة تيدا (١٣٧ شركة) منها: ٥٧ صناعية، و ٧٤ خدمي، و ٦ لوجستي، بمساحة ٧،٣٤ كيلو متر مربع، حيث بلغت المبيعات المتراكمة الى ٣،٥ مليار دولار وتوفر منطقة تيدا الصناعية مايقرب من ٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة، ونظرا لإستكمال المرحلة التوسعية والتي تستهدف عدد من الصناعات الرئيسية منها، سيارات ودراجات الركوب والمنسوجات ومواد البناء والصناعات الكيماوية، تبدأ تيدا مصر في إستقطاب إستثمارات صينية جديدة في قطاعات صناعية متعددة داخل المنطقة الإقتصادية لقناة السويس باستثمارات ٥ مليارات جنيه[٥٩].

وتجدر الإشارة الى أن قرار الحكومة الصينية بإنشاء منطقة إقتصادية على طول قناة السويس له العديد من الأبعاد الإقتصادية، حيث توفر المنطقة للشركات الصينية إمكانية الوصول الى الطرق البحرية الرئيسية في العالم، ودخول بضائعها للعديد من الأسواق الإستهلاكية، ومن أبرزها منطقة البحر الأبيض المتوسط ومناطق التجارة عبر المحيط الأطلسي، حيث أن الطريق نحو هذه الأسواق الإستهلاكية يتم إختصارها بشكل كبير، وسيكون لديهم مسافة قصيرة نسبيا للوصول الى الموانئ على الحدود الشمالية والجنوبية والشرقية من البحر الأبيض المتوسط[٦٠].

إن الصين على استعداد للعمل مع مصر لتنفيذ التوافق المهم الذي توصل اليه رئيسا الدولتين، وتعميق الالتحام لمبادرة الحزام والطريق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وزيادة تكثيف التبادلات الشعبية والثقافية، وتوسيع التعاون العملي، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين ومصر لتحقيق ثمار جديدة، مما يفيد ويقدم إسهامات إيجابية مشتركة لتعزيز السلام والتنمية في العالم، حيث بلغ إجمالي حجم الإستثمارات الصينية في مصر أكثر من ٧،٥ مليار دولار أمريكي، ويسير مشروع منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة بسلاسة، ويتجاوز حجم الإنتاج لمنطقة السويس للتعاون الإقتصادي والتجاري الصيني – المصري مليار دولار أمريكي، وتتجاوز الضرائب المدفوعة الى الحكومة المصرية ١٠٠ مليون دولار أمريكي، مما أدى الى توفير ٤٠٠٠ فرصة عمل محلية[٦١].

---

[59] https://sczone.eg تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٣/٤/١

[60] Marwa Biltagy, “china–Egypt: suez economic& trade cooperation zone (SETC–ZONE),Op.cit, p.18 .

[٦١] السفيرة جياو ليينغ، "الحزام والطريق"، فرص جديدة للتعاون بين مصر والصين، مركز الدراسات الإستراتيجية، الاسكندرية، ٢٠٢١، ص: ٢٦،٢٨.

ثالثا: أبرز المشروعات:

(١)المنطقة الصناعية الروسية بشرق بورسعيد[٦٢]:

يأتي المشروع في إطار الجهود المستمرة لتشجيع الإستثمارات الأجنبية في المنطقة الإقتصادية لقناة السويس، وتشمل مركزا لوجستيا دوليا ومناطق للصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، تمتد المنطقة على مساحة ٤٦١ كيلو مترا مربعا، وتمتد عبر محافظات القناة الثلاث: "السويس وبورسعيد والإسماعيلية" وستتضمن ستة موانيء بحرية على أن تكتمل بحلول عام ٢٠٤٥م.

(RIZ) ستعمل كمنصة للمنتجات الروسية لدخول الأسواق المصرية والافريقية، تبدأ أعمال التطوير للمرحلة الأولى، والتي تبلغ مساحتها مليون متر مربع، ويتولى تنفيذها مطور روسي يعمل أيضا على جذب المستثمرين والشركات الروسية طوال عامي ٢٠١٨- ٢٠١٩م، تخلق هذه المرحلة ٧٣٠٠ فرصة عمل في مجال البناء، ويتم تنفيذ المشروع على مساحة ٥،٢٥ كم٢ باستثمارات ٦،٩ مليارات دولار تقام في شرق بورسعيد ملاصقة للميناء المحوري الجديد، وتوفر المنطقة الصناعية الروسية مايقرب من ٣٥ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة ، بننسبة عمالة ٩٠% مصرية ويستغرق تنفيذ المشروع

[٦٢] نورهان الشيخ، "روسيا والقفزة المصرية نحو المستقبل"، مجلة آفاق استراتيجية، ع٣، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، يونيو ٢٠٢١.

١٢ عاما تنفذ على ثلاث مراحل بنظام حق إنتفاع لمدة ٥٠ عاما ، ويأتي تمويل المشروع من مركز الصادرات الروسي والبنك المركزي الروسي[٦٣].

تقوم المرحلة الثانية بتطوير ١،٦ مليون متر مربع وتنتهي بحلول عام ٢٠٢٢م، وتوفر ١٠ آلاف فرصة عمل، بينما ستطور المرحلة الثالثة ٢،٦٥ مليون متر مربع وتولد ١٧ ألف فرصة عمل. ومن المتوقع الانتهاء من المراحل الثلاث بحلول عام ٢٠٣١م، عندما تبدأ الشركات الروسية عملياتها، مما يوفر حوالي ٣٥ ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وتشرف الحكومتان المصرية والروسية على المشروع الذي يموله صندوق الإستثمار المباشر الروسي وعدد من البنوك المصرية[٦٤].

ومن بين الصناعات التي تستهدفها (RIZ) تصنيع مكيفات الهواء والمحركات ومعدات البناء والزجاج والسيراميك والإلكترونيات والمستلزمات الطبية والبلاستيك، كما أن (RIZ) ستساعد في تغطية إحتياجات شرق بورسعيد للصناعات، بالإضافة الى إحتياجات السوق المحلي، كما أن الأرض الممنوحة ل (RIZ) هي على أساس حق الإنتفاع والشرط لإنشاء المشاريع والمجمعات الصناعية داخل المنطقة الإقتصادية لقناة السويس هو أن ٩٠% من القوى العاملة مصرية، وذلك من شأنه أن يساعد المنطقة الإقتصادية على تحقيق هدفها المتمثل في خلق مليون فرصة عمل، وفقا لإستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠". وبناء على ذلك زادت التجارة بين مصر وروسيا الى حوالي ٢،٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٢،٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦. وتقدر قيمة إجمالي الاستثمارات الروسية بنحو ٦٢،٨ مليون دولار عبر ٤١٧ مشروعا في مختلف المجالات، بحسب وزارة التجارة[٦٥].

(٢)محطة دحرجة السيارات RO-RO ومحطة متعددة الأغراض[٦٦]:

وقعت المنطقة الإقتصادية لقناة السويس مع التحالف العالمي " بولوريه، تويوتا تسوشو، إن واي كيه" عقد إمتياز إقامة وتشغيل وإعادة تسليم محطة دحرجة سيارات ومركبات "رورو" وإستقبال سفن الدحرجة بنظام BOT بالأرصفة الجديدة لميناء شرق بورسعيد على رصيف بطول ٦٠٠ متر طولي وساحة ٢٢٥ ألف متر٢، وسيقوم التحالف بضخ إستثمارات للمشروع ستصل الى ١٥٩ مليون دولار

---

[٦٣] https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

[٦٤] https://www.egypttoday.com/Article/ تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/٩/٢٢

[65] https://www.egypttoday.com/Article/ تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/٩/٢٢

[66] https://sczone.eg/ تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/٩/٢٢

أمريكي في المعدات والبنية التحتية للتعامل مع تدوال نحو ٨٠٠ ألف سيارة بالمحطة، والتي من شأنها توفير حوالي ٤٠٠ فرصة عمل مباشرة و ١٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة.

كما تم إنشاء محطة متعددة الأغراض بميناء شرق بورسعيد برصيف ٩٠٠ متر طولي وساحة ٣٤٠ ألف متر٢ بنظامم ال BOT حيث يتم تداول البضائع العامة وبضائع الصب الجاف والاستثمارات المستهدفة للمشروع مايقرب من ١،٥ مليار جنيه وخلق ٣٠٠ فرصة عمل مباشرة و ٢٠٠٠ فرصة غير مباشرة.

(٣)إنشاء مجمعات صناعية بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع[٦٧]:

وقعت الهيئة العامة للمنطقة الإقتصادية لقناة السويس والهيئة العربية للتصنيع إتفاقية إطارية لإنشاء مجمعات صناعية تقام بمنطقة العين السخنة، وتتضمن الإتفاقية تنفيذ مشروعات مشتركة بإنشاء مصنع لإنتاج ألواح الاستنلس بطاقة إنتاجية ٢٥٠ ألف طن سنويا، وإقامة مصنع لإنتاج إطارات السيارات على مساحة ٦٠٠ ألف م٢ بإجمالي استثمارات متوقعة ١٥٦ مليون دولار وتوفير ٨٠٠ فرصة عمل.

(٤)شركة المنطقة الإقتصادية للمرافق[٦٨]:

تأسيس شركة مساهمة بإسم "شركة المنطقة الاقتصادية للمرافق بين المنطقة الإقتصادية لقناة السويس وشركة السويدي إلكتريك، تهدف الى القيام بكافة أعمال إنشاء وتملك وتشغيل وصيانة المرافق بأنواعها المختلفة أو أي مشروعات أخرى للمطورين والمستثمرين الراغبين في ذلك داخل المنطقة الإقتصادية لقناة السويس، ويبلغ رأس المال المدفوع للشركة ٢٥٠ مليون جنيه والرخص يقدر بنحو ٤ مليار جنيه، وتأتي مساهمة الهيئة في الشركة بنسبة ٥٠% و ٤٩% لمجموعة السويدي إلكتريك ونسبة ١% لشركة التنمية الرئيسية.

(٥)إنشاء أكبر مصنع للألياف الضوئية[٦٩]:

[67] http://www.mti.gov.eg
[68] https://www.investinegypt.gov.eg
[69] https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic

تقوم شركة بنية كابيتال أحد الشركات المتخصصة والرائدة في مجال كابلات الألياف الضوئية بإنشاء مشروع لصناعة الكابلات باستثمارات تزيد عن مليار جنيه بالعين السخنة حيث يقام على مساحة ٥٠ ألف متر مربع بطاقة إنتاجية تبلغ ٤ ملايين كم كابل ، بما يخدم الاستثمار المحلي وكذلك التصدير للسوق العربي والإفريقي والأوروبي.

(٦)منطقة صناعية بولندية:

شهدت وزيرة التجارة والصناعة نيفين جامع، توقيع اتفاقية في ٨ يونيو ٢٠٢١م، اتفاقية اطارية بين المنطقة الإقتصادية لقناة السويس ونظيرتها البولندية في منطقة كاتوفيتشي، لإنشاء منطقة صناعية بولندية في العين السخنة بالمنطقة الإقتصادية، بمساحة ٤٠٠ الى مليون متر مربع، تستهدف الصناعات الغذائية والصناعات الإلكترونية وقطع غيار السيارات[٧٠].

الخاتمة:

نستخلص من خلال الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر ذا أهمية كبرى للدولة النامية التي تسعى الى تحقيق تنمية إقتصادية بها، من خلال تمويل مشروعاتها الإقتصادية القومية وناقلا للتكنولوجيا الحديثة والمعرفة وتدريب العمالة، لذلك فهو أداة هامة للنهوض باقتصاد الدول النمية، ولأن الاستثمار على هذا القدر من الأهمية في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة، فإنه بالقدر الذي يتحسن به مناخ الاستثمار، ومن حيث طبيعة العلاقة بين الإصلاحات الإقتصادية وتهيئة مناخ جيد جاذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة، أشارت الدراسة الى أهمية الدور الذي تلعبه الإصلاحات الإقتصادية في تهيئة مناخ جاذب لجذب الإستثمار الأجنبي اليها.

كما تناول البحث خطوة الدولة المصرية نخو التخارج من إدارة الأصول، وإتاحة فرص إستثمارية أمام القطاع الخاص لزيادة نسبة مساهمته في النشاط الإقتصادي وفي الوقت نفسه تعظيم العائد من أصول الدولة، جاء ذلك في ضوء تبني الحكومة منظومة كاملة من السياسات الإقتصادية الكلية المحفزة لنشاط القطاع الخاص بجانب وثيقة سياسة ملكية الدولة.

---

[٧٠] https://sczone.eg/ تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/٩/٢٢

وانتهي الى المشروعات القومية التي تم تنفيذها بمشاركة إستثمارات أجنبية وماترتب على ذلك من توفير النقد الأجنبي الذي ساهم في دعم تلك المشروعات وتوفيرها فرص العمل وزيادة معدل النمو الإقتصادي.

النتائج والتوصيات

توصل البحث الى إستنتاجات من أبرزها مايلي:

(١) تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا في إقتصاديات الدول المضيفة وبخاصة النامية ومنها مصر، باعتبارها مصدرا مهما للتمويل ووسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا.

(٢) وجود علاقة طردية بين الإصلاحات الإقتصادية وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

(٣) تفعيل دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الإقتصادي من الإتجاهات التي فرضت نفسها بقوة على الساحة الإقتصادية الدولية.

(٤) تشكل المشروعات القومية مصدرا مهما لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

(٥) ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم تنفيذ عدد كبير من المشروعات القومية مما أثر بالإيجاب على تحريك عجلة الإنتاج وبالتالي حدوث التنمية الإقتصادية.

وبالتالي على صانعي السياسة الإقتصادية التركيز على التوصيات الآتية:

(١) الإستمرا في برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي، مع الحفاظ على ماتحقق من نتائج إيجابية لهذا البرنامج والدعم المتواصل لها، بتحقيق الإستقرار في القوانين والتشريعات لزيادة الثقة والأمان لدى المستثمرين.

(٢) الإعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهه للأنشطة المستهدفة، وتوجيه الإستثمار الأجنبي المباشر الى قطاعات إقتصادية تحقق فيها قيمة مضافة للإقتصاد المصري.

(٣) توجية الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو مشاريع صناعية غير متوافرة في الدولة وأن تتضمن تقنيات عالية يمكن توطينها وتجذيرها.

(٤) الإسترشاد بالمؤشرات الدولية للإستثمار من أجل إصلاح نقاط الضعف في أداء الإقتصاد المصري.

(٥) ضرورة وضع ضوابط من قبل الحكومة فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبي لشراء الشركات وتحديد القطاعات التي ينبغي الحرص في طرحها لرأس مال أجنبي خاص منعا للهيمنة والإحتكار.

قائمة المراجع

١- أحمد عبد المنصف، مصطفى رشيد، "إعادة صياغة مصر: قناة السويس بوابة تجارة العالم" ، المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجستيات، أفاق التنمية لمنطقة قناة السويس: رؤية مستقبلية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري،(١٧-١٩ مارس)٢٠١٣.

٢- أداء ومصادر النمو الإقتصادي "دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري"، على الموقع: https://www.amf.org.

٣- الإستثمار الأجنبي المباشر في البنية الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية تجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٤- إكرام أحمد السيد، "دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الإقتصادي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الزراعي المصري، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر، ٢٠١٩.

٥- إكرام عبد العزيز، "الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل"، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٢.

٦- الأمم المتحدة، تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ٢٠٠٥.

٧- البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢.

٨- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، وزارة المالية، اعداد مختلفة.

٩- جودة عبد الخالق، "الإصلاح الأقتصادي رؤي بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.

١٠- حسين محمد مصلح، "التطور التشريعي في مصر وأثره على جذب الإستثمار"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٨.

١١- رشا يونس، منى عليوة، "مقومات ومعوقات إقامة منطقة لوجستية بالتطبيق على محور تنمية قناة السويس"، المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجستيات، منظور التنمية المستدامة للمشروعات العملاقة"، (٢٩-٣١ مارس) ٢٠١٥.

١٢- زينب نوار، "نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للموانيء المصرية"، موضوع العدد: الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، عدد ٤ مارس، ٢٠٢١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

١٣- سارة عبد العزيز الأشرفي، "الصين والشرق الأوسط ومصر ... جهود التعاون لبناء السلام وتعزيز الشراكة الاستراتيجية"، مركز الدراسات الإستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، ٢٠٢١.

١٤- سامي عفيفي " الإقتصاد المصري بين الواقع والطموح " الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨.

١٥- سرحان سليمان، المشروعات القومية في مجال الزراعة ودورها في تنمية الإقتصاد المصري، معهد بحوث الإفتصاد الزراعي، قسم بحوث التسويق، ٢٠١٦.

١٦- سعيد النجار، "افاق الإستثمار في الوطن العربي، ندوة آفاق الإستثمارات في الوطن العربي، إتحاد المصارف العربية والبنك الأهلي، القاهرة، مارس ١٩٩٢م.

١٧- سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١م.

١٨- السفيرة جياو ليينغ، "الحزام والطريق"، فرص جديدة للتعاون بين مصر والصين، مركز الدراسات الإستراتيجية، الاسكندرية، ٢٠٢١.

١٩- عاطف حلمي، طارق على "أثر الاصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في مصر"، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل-جامعة أسوان- المجلد (٣) العدد (١)، يونيه (٢٠٢١).

٢٠- عباس كاظم الفياض، "الخصخة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، راسلة دكتوراة، كلية الاقتصاد السياسي،٢٠١٠.

٢١- عبد الرحمن عبد الأمير، "أثر المعوقات الإقتصادية والسياسية على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج٨، ع٣، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٧.

٢٢- عبد المنعم عوض الله، مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٣- علي لطفي، "التنمية الإقتصادية"، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٤- عمر سالمان، جابر عبد الجواد، "التطور الإقتصادي والموارد الاقتصادية في مصر والعالم"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة،٢٠١٥.

٢٥- عمر، حسن. وآخرون، "مصر كمركز لوجستي عالمي انطلاقا من تنمية محور قناة السويس"، معهد التخطيط القومي، لقاء الخبراء، سلسلة أوراق إقتصادية، العدد رقم ١٦، (مايو٢٠١٢).

٢٦- فريد عبد العال، "أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية: بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس"، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٤)، اغسطس ٢٠١٥.

٢٧- الكتاب السنوي الإحصائي، الإصدار رقم ١٠٥، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر ٢٠١٤).

٢٨- محمد عيد حسونة، "خطط الإصلاح الإقتصادي، ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير.. رؤية إسلامية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع٩، يناير ٢٠١٢.

٢٩- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠١٦.

٣٠- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢١.

٣١- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢.

٣٢- مسودة وثيقة سياسة ملكية الدولة، مارس ٢٠٢٢، مجلس الوزراء المصري.

٣٣- مصطفى الفقي، "الحزام والطريق"، مركز الدراسات الإستراتيجية، الإسكندرية، مصر، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢١.

٣٤- نرمين علي، "استراتيجيات الاتصال الحكومي المستخدمة في التسويق للمشروعات القومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بمعارف واتجاهات الجمهور المصري"، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد (٢٠)، العدد (٣)، يوليو ٢٠٢١.

٣٥- نورهان الشيخ، "روسيا والقفزة المصرية نحو المستقبل"، مجلة آفاق استراتيجية، ع٣، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، يونيو ٢٠٢١.

٣٦- هشام مصطفى محمد، "أثر قروض صندوق النقد الدولي على سياسات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، ع٤، ج٣، ٢٠١٩.

٣٧- الهيئة العامة للاستعلامات، https://www.sis.gov.eg:

٣٨- وزارة التنمية الإقتصادية، الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢).

39- Dirk Willem te Velde (2002): Government Policies for inward Foreign direct investment in developing countries: implications for human capital formation and income inequality, OECD development center, Working Paper No.193.

40- http://www.mti.gov.eg

41- https://www.cbe.org.eg

42- https://www.almasryalyoum.com/news/details/2700084

43- https://www.egypttoday.com/Article/

44- https://www.gafi.gov.eg/Arabic.

45- https://www.investinegypt.gov.eg

46- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/24/

47- https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic

48- Investment incentives and the O.E.C.D: International investment, process, paris, 1985.

49- Marwa Biltagy, "china-Egypt: suez economic& trade cooperation zone (SETC-ZONE), faculty of economics and political scince, cairo university, 2017.

50- Saleh S.Abdelazim, Structural Adjustment and the Dismantling of Egypt's Etatist System, Doctoral dissertation, Sociology, Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University,November 15, 2002.

51- Unctad: world investment report, 2004.

52- https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/

53- https://www.investinegypt.gov.eg/

54- https://www.youm7.com/story/2023/9/18

55- http://www.chinatoday.com.cn